

مقدمة

لا يخفى على أحد منكم أهمية موضوع "تقييم الجامعات الخاصة في لبنان" الذي نحن بصدد طرحه اليوم، فهو مجال شائك وحساس لما يلعبه التعليم من دور في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التنمية الشاملة والمستدامة، لا سيما أن منظومتنا التربوية مكوّنة من قطاع عام وقطاع خاص، وقد شهدت في السنوات الأخيرة تنامياً ملحوظاً للخاص على حساب العام.

في البداية قد يفيد توضيح بعض الأمور تفادياً لتساؤلات قد تكون مشروعة ولكنها غير بناءة، من قبيل أن الاهتمام بتطوير قطاعي التعليم والتربية هو من اختصاص الدولة، وبالتالي تبقى كلّ المبادرات الخاصة في ميدان التعليم هامشية. غير أنّ معادلة الارتقاء المطلوبة بهذا القطاع هي النهوض في إطار عمل مشترك بين مختلف الجهات، دون الدخول في متاهات ومواقف لم تزدنا سوى تعقيداً وضياًعاً مع الوقت.

وقد يتساءل البعض عن السبب الذي دفع مؤسسة "مهنا فاونديشن" إلى خوض غمار هذا التحدي وطرح موضوع التعليم العالي ضمن سلسلة الدراسات غير الربحية التي تجريها سنوياً.

تعمل مؤسسة "مهنا فاونديشن"، منذ تأسيسها في العام ١٩٩٤، على إنماء وتطوير قدراتها العملية حتى غدت من أهم المؤسسات في قطاع التعليم المستمرّ للمهنيين والمتخصصين لا سيما في مجالي التقاعد والتأمينات الاجتماعية. وقد حققت المؤسسة نجاحاً باهراً في برنامج شهادة الدبلوم الأكتواري إلى جانب تقديمها منحاً جامعية مختلفة. وفي سياق متصل، تجدر الإشارة أن الشركة الداعمة الرئيسية لمؤسسة مهنا (أ.أ. مهنا وشركاه للخدمات الأكتوارية) لطالما عُرفت بباعها الطويل في مجالي التصنيف والتقييم (شركات التأمين تحديداً)، وقد كان هذا هدفنا بالفعل عند بدء المشروع: تصنيف الجامعات الخاصة في لبنان، ولكن هذا الهدف اصطدم بالعديد من العقبات منها اختلاف أنظمة هذه المؤسسات وعدم شفافية العديد منها لجهة عملياتها المؤسسية والتعليمية، والأهم كان غياب المعايير المرجعية التي تضبط هذا القطاع. لذا تغيّر شكل الدراسة وهدفها إلى التركيز على جوهر المشكلة وهو قياس أداء مؤسسات التعليم العالي .

لقد سعت الدراسة، وعلى مدى عام كامل من العمل، إلى القيام بمقاربة دقيقة وغير مسبقة لواقع مؤسسات التعليم العالي وآليات عملها. بالإضافة إلى محاولة التحقق من جودة ما تقدّمه الجامعات في إطار مفهوم "القيمة مقابل المال"، أي ما يحصل عليه الطالب من المؤسسة مقابل ما يصرفه. وتكمن أهمية الدراسة، بابتعاد خلاصاتها

ونتاؤها عن الانطباعات العامة والتحليلات الشخصية المبنيّة على المواقف المسبقة. فهي انطلقت من مؤشرات قياس لأداء الجامعات تعتمد في بنيتها الأساسية على الأرقام التي تمّ جمعها من مصادر مختلفة، رسمية وخاصة، وجرى التأكد من صحتها. علماً أن مرحلة جمع البيانات وتحليلها كانت الأصعب والأكثر امتداداً في الزمن. والسبب مزدوج: اتّساع ودقة مروحة البيانات التي طلبناها من جهة وحرص معظم المؤسسات على عدم إفشاء معلومات تتعلّق بعملها من الجهة الأخرى.

ثمة نقطة أساسية يجدر التوقف عندها، وهي أن التقرير الذي نتج عن الدراسة لم يكن بصدد محاسبية أي من الجامعات قيد الدراسة أو أي جهة فيها، مع العلم أننا لا نملك السلطة لفعل ذلك. ونحن بعيدون تماماً عن تقمّص دور الدولة في عملها الرقابي والحسابي. صحيح أنّ ما ساقه التقرير، من عملية تقييمية/تحليلية لقطاع التعليم العالي بناء على أرقام مركّبة بجهد ودقة، يستطيع أن يكون معيناً للأطراف المعنية بالقطاع في اتخاذ قرارات مستنيرة كما يفتح أبواباً للسلطة المعنية (وزارة التربية والتعليم العالي) لمقاربة تشريعية عملائيّة جديدة للقطاع، إلا أنه يصبّ بشكل أساسي ومباشر في خدمة الجامعات الخاصة في لبنان. وبعيداً عن ثقافة "الإدانة" الرائجة حالياً، وضعنا التقرير بين أيدي الجامعات علّها تستفيد منه خلال العام الدراسي الحالي، والذي شارف على نهايته، كي نؤسس معاً لرؤية مستقبلية مشتركة مبنية على قاعدة الثقة. ومن هنا ارتأينا تأجيل إصدار الدليل المخصّص للطلاب الى مرحلة مستقبلية، ليأخذ النقاش الذي أثارته نتائج الدراسة مداه المناسب في قطاع التعليم العالي. ففي جوانب الدراسة تساؤلات لا تحصى تفتح النقاش على أكثر من باب وباب والأمور تتطلّب المزيد من البحث والدراسة لأجل الكشف عن الجوانب المجهولة فيها.

إذاً، كان الدافع الأولي لإجراء الدراسة: القيام بمسح شامل لقطاع التعليم العالي في لبنان، وبالتالي رسم هيكلية واضحة لمختلف جوانبه تسهم في سدّ النقص الفادح والمتراكم في هذا المجال، أما هدف الدراسة كما رسمناه في المرحلة الأولى فتمثّل بخلق نموذج موحد لتصنيف مؤسسات التعليم العالي استناداً الى مؤشرات ونماذج مصادق عليها عالمياً ومنسجمة مع السياق المحلي اللبناني. وبعد سلسلة طويلة من المراجعات والمطالعات، تبين أنه هدف قد لا يؤتي ثماره في الأمد القريب. فالقطاع يبرز تحت وطأة العديد من المشاكل، وأبرزها الغياب المطلق للتعريفات الموحدة التي تتناول مختلف جوانب العملية التعليمية، الأكاديمية والإدارية، ممّا يؤكد استحالة المقارنة بين مؤسسات التعليم العالي في ظل وضع مماثل.

وبناء على ما سبق عدّنا الهدف، من تصنيف عام لمؤسسات التعليم العالي إلى دراسة مفصّلة لـ: واقع قطاع التعليم العالي في لبنان وتحديداً جامعات القطاع الخاص في

المرحلة الجامعية الاولى. ولأنّ هذه الأخيرة تعاني من نقصٍ حادّ في المعلومات المتاحة حولها (إذا لم نقل عدم توقّرها)، ولأنّ جمع المعلومات "المتوقّرة" يعدّ مهمة شاقة، ولأنّ الجامعات محكومة بأنظمة مختلفة في المعايير والتعريفات، ومئة "لأنّ" أخرى، تطلّبت معاينة الواقع دراسة لكل جامعة من الجامعات على حدة.

وما يفاقم الوضع صعوبة يتلخّص بسببين أساسيين: قانون قديم يعود إلى العام ١٩٦١، وغياب سياسة وطنية عامة تضبط قطاع التعليم العالي.

إلى ذلك، سلّط التقرير الضوء على المؤشّرات الأساسية لقياس الأداء في مؤسسات التعليم العالي وتطبيقاتها المحتملة في لبنان. كما تناول آليات العمل والعمليات المتّبعة من منظار مؤسساتي، وسلّط الضوء على أهمية تعزيز ثقافة القياس وإصدار التقارير في المؤسسات، من خلال فهم المؤشّرات ضمن سياقها الخاص بحيث تصبح الفروقات الأساسية كما الفروقات الدقيقة وكذلك الافتراضات، أكثر وضوحاً.

على صعيد المؤسسات، تناول البحث قياس المدخلات، الآليات، المخرجات والمردود من العملية التربوية. وفي وقت تُعدّ المدخلات والآليات والمخرجات أكثر قابليّة للقياس إذ يمكن تحديد بعض المؤشّرات ذات الصلة بالطلاب، الموظفين والموارد، يصعب قياس المردود لجهة موضوع التوظيف، مردود الخريجين، استثمارات الاكتفاء، بالإضافة إلى مردود التعليم والتعلم.

أهمية التعليم العالي في اقتصاد المعرفة

لم يعد مقبولاً أن تحافظ مؤسسات التعليم العالي في سياق عملها على النهج المتّبع نفسه في إدارة العملية التربوية، في الوقت الذي برزت فيه حاجتها الملحة إلى أن تضرب عرض الحائط بسياساتها وآليات عملها التقليدية، لا سيّما تلك التي يتمّ في إطارها استقبال الطلاب بأعداد كبيرة في ظل غياب الأطر المرجعية (الكمية والنوعية)، ومؤشّرات قياس الأداء والجودة في هذه المؤسسات. وتنطلق أهمية ما سبق، من مبدأ أن قطاع التعليم العالي يجب أن يشكّل حجر الأساس في الأهداف الاستراتيجية للتنمية الوطنية؛ ممّا يقضي أن تركز الجامعات في لبنان خطابها على تحقيق النتائج في ما يتعلق بالجودة والإتاحة والأبحاث ضمن خطة عمل متكاملة واضحة النتائج.

ماذا كان اقتراحنا؟ وثيقة من أجل المساءلة العامة

لم تكن المساءلة العامة، يوماً، هاجس مؤسسات التعليم العالي في لبنان. ويعود غياب المساءلة في جزء كبير منه إلى ضعف حضور الدولة اللبنانية تاريخياً، والذي جعل جماعات خاصة تضطلع بمسؤولية تقديم الخدمات، في حين غابت الدولة عن لعب دورها في التنظيم والتشريع والرقابة. ولكنّ الكلفة المرتفعة تفرض المساءلة أكثر. وقد

يتساءل البعض في هذا الإطار حول معدّل العائد من قطاع التعليم العالي في لبنان وحول القيمة من استثمار الأموال الخاصة والعامة. في دراسة صدرت له في السنة الماضية حول التمويل والاقتصاد السياسي في قطاع التعليم العالي في لبنان، يقدر شربل نحاس إجمالي الإنفاق الخاص على القطاع بـ ٣,٥ في المئة من إنفاق الأسر و ٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٠,٥ في المئة من إجمالي الإنفاق العام المباشر. وفي مقاربة لموضوع العائد في قطاع التعليم العالي، تمّ احتساب معدّل العائد الداخلي للتعليم الخاص وقد بلغ ٣,٥ في المئة. وعندما تمّ احتساب معدّل العائد الداخلي الإضافي تأكّد الاعتقاد بأن تكلفة قطاع التعليم العالي لا يمكن تبريرها على أساس تلبية حاجات سوق العمل المحلي، إلا أنها قد تُبرّر في حال كان الهدف هو سوق العمل الإقليمي أو حتى العالمي.

تجميع البيانات وتحليلها والعينة المستهدفة

لجاناً خلال عملية جمع البيانات إلى نوعين أساسيين من المصادر: مصادر أولية ومصادر ثانوية.

المصادر الأولية تمثلت في استمارة البحث وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة تغطّي مختلف جوانب الدورة التعليميّة في الجامعات: الطلاب، الأساتذة، الموارد، البحوث، اتفاقيّات الشراكة والتعاون مع جامعات أجنبية إضافة إلى الحوكمة وأمور شتى أخرى ذات صلة بالعملية التعليمية في الجامعة. كما أُرِفقت الاستمارة بمؤشّر يحدّد الجوانب السنّة التي تتناولها، ويترك للجامعة الخيار بتسجيل مدى "ثقل"/أهميّة كل جانب لديها وذلك بتحديد النسبة المئوية له بطريقة يكون المجموع في النهاية هو ١٠٠ في المئة موزّعاً على الجوانب السنّة المطروحة.

أما **المصادر الثانوية** فكانت مواقع الجامعات الإلكترونية، فضلاً عن جهات رسمية.

وقد غطت الدراسة ٢٦ مؤسسة تحمل صفة "جامعة" من أصل ٢٨، والمؤسسة التي تحمل هذه الصفة هي من تضمّ ٣ كليات أو أكثر (استُبعدت جامعتان لعدم توفر الشروط اللازمة لمقاربتهم - تخصصات دينية فقط) وذلك في أيلول ٢٠٠٩. تمّ الاتصال بالجامعات الـ ٢٦ كلّها. استحصلنا على مواعيد زيارة لـ ٢٢ جامعة، فيما رفضت الجامعات الـ ٤ الأخرى أيّ تعاون. استغرقت هذه المرحلة الحيز الأكبر من زمن تنفيذ المشروع، وبعد استنفاد جميع وسائل المتابعة لهذه الزيارات من مكالمات هاتفية، ورسائل إلكترونية تذكيرية وزيارات ثانية، كانت النتيجة كالتالي: خمس جامعات وافقت على ملء الاستمارة بالكامل تقريباً (الجامعة الأميركية في بيروت، الجامعة اللبنانية الأميركية، جامعة بيروت العربية، جامعة هاينكازيان وجامعة البلمند).

وفيما يلي جدول بتوزيع الطلاب على المؤسسات والعينة المستهدفة بالدراسة

	Institutions	Students
Higher Education in Lebanon	39	174,297
Public University	1	74,134
Private HEIs	38	100,163
Private Universities	28	92,702
Study Initial Target	26	92,048
Collaborating Universities Number = 5 + 3 others = 8	20% 30%	35% 60%

بناء على ما سبق، وإذا ما أجرينا مقارنة بين الجامعة اللبنانية ومؤسسات التعليم العالي الخاصة، سيبدو جلياً أن حصّة الالتحاق الإجمالي قد تغيرت لصالح الجهة الخاصة تقريباً. فقد تقلّصت حصّة الجامعة اللبنانية من مجمل الطلاب من ٦٠% إلى ٤٣% بين العامين الدراسيين ٢٠٠٠-٠١ و ٢٠٠٨-٠٩. ومن الواضح أنّ الجامعة اللبنانية عجزت عن تلبية الطلب المتزايد، في الوقت الذي كانت تُمنح فيه التراخيص لمؤسسات جديدة عملت على ملء الفراغ.

ومن هنا يمكن التمييز بين المؤسسات الخاصة المذكورة كالتالي:

- المؤسسات القديمة المرخص لها بموجب قانون العام ١٩٦١ عند إقراره. بعضها كالجامعة الأميركية في بيروت، جامعة بيروت العربية، جامعة الحكمة، الجامعة اللبنانية الأميركية، جامعة القديس يوسف وجامعة الروح القدس في الكسليك عمدت إلى إتخاذ خطوات توسّعية كبيرة خلال فترة التسعينات خصوصاً. فيما حافظت كل من جامعتي هايكازيان والشرق الأوسط على حجمهما الأساسي.
- شهدت الأعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ فورة غير مسبوقه في منح التراخيص لمؤسسات جديدة. فنالت بعض المؤسسات تراخيص "معهد" أو "معهد جامعي"، فيما حصلت قلّة منها على تراخيص "جامعة".
- لاحقاً قامت تسع مؤسسات، كانت قد نالت تراخيص "معهد جامعي"، بتطوير مناهجها وتعديل تراخيصها إلى "جامعة". وقد تمّت هذه العملية في فترة زمنية قصيرة نسبياً بلغ معدّلها خمس سنوات من تاريخ التأسيس.

مؤشرات الأداء

يُنظر اليوم إلى ما تطبّقه الجامعة من معايير للقبول كمؤشّر على أداء الجامعة لجهة جودة الأفواج الملتحقة وتأثيرها على اختبار تجربة طلابية تضمّ طلاباً من ذوي المستويات المتقدّمة. وقد رصدت الدراسة في مراحل عملها وجود حلقة مفقودة بين قطاع التعليم العالي والتعليم الثانوي من جهة، وبينه وبين سوق العمل من الجهة الأخرى. وإذ تتلخّص أحد الأدوار الرئيسية للتعليم الثانوي في رفق الطالب بالمهارات والمعارف المطلوبة وتحضيره للدخول إلى قطاع التعليم العالي الذي يصبح أكثر تحدياً مع الوقت. حُصّص هذا القسم لكشف التجاهل المستمرّ الحاصل في لبنان في مقاربة العلاقة بين المرحتين التعليميتين الثانوية والجامعية. وقد أظهرت البيانات الأساسية التي استطعنا الحصول عليها، بالإضافة إلى ما قمنا به من أبحاث في هذا القطاع، بعض أوجه القصور في النظام، والتي تفتح النقاش واسعاً وتدعو إلى مزيد من التعاون لمعرفة كيف يمكن استخدام نتائج الامتحانات الرسمية لبناء سياسة منهجية ومستنيرة (تستند إلى الأرقام) وتسمح بالتحرك على الصعيدين المؤسّساتي والوطني. أما لجهة سوق العمل فقد واجهتنا صعوبة بالغة في طرق هذا الباب نظراً لتشعبه وغياب البيانات التي تنقل الصورة على حقيقتها.

وفي المؤشرات تناولت الدراسة كذلك الشروط القانونية/الرسمية لنيل الأهلية، فضلاً عن الشروط الإضافية للجامعات مثل مؤهلات اللغة وعلامات المرحلة الثانوية ونسبة الانتقائية لدى كل جامعة. كما تناولت معدل التخرج ومعدل الاستبقاء ومعدل الاستمرار الذي يهدف إلى تعقّب مسار الطلاب في منظومة التعليم العالي ككل. وانطلاقاً من كون الكادر التعليمي مؤشراً آخرأ لا يقلّ أهمية في قياس أداء الجامعات، قمنا ببحث يتعلّق بوضع الأساتذة (دوام كامل، دوام جزئي)، بالإضافة إلى معرفة مؤهلاتهم (حاملو آخر شهادة في الاختصاص...) وغيرها من البيانات المتعلقة بالكادر التعليمي. والمهمّ في هذا الصدد الإشارة إلى الاختلافات الواقعة في موضوع التوظيف والترقيات وظروف الاستبقاء في المؤسسات ككل.. إلى ذلك، لا يحظى القطاع بأي قانون أو أطر مرجعية تضبط موضوع التعليم والتمهين فيه ممّا أوجد فجوة تفصل هذه الجامعات لجهة المعايير الموحّدة والتي تسدّ السبيل أمام أي عملية مقارنة بينها.

فضلاً عن دراسة نسبة الطلاب للأستاذ الواحد (طريقة العدد الإجمالي للاحتساب) التي تشكل مؤشراً حول مستوى الأداء في المؤسسة التربوية نظراً إلى المعطيات التي توفرها حول العلاقة التفاعلية بين الطالب والأستاذ والفرص الأكاديمية التي توفرها المؤسسة للطالب.

وفي مؤشرات الأداء أيضاً، درسنا موارد المؤسسة وخدمات الطلاب وهذه عناصر تؤثر مباشرة على مستوى التعليم والخبرة التي يحصلها الطلاب في هذه المؤسسة. كما أنّ تنوع الموارد ما بين المالي والمادي والبشري له أيضاً تأثير مباشر وغير مباشر على الخدمات التي تقدّمها المؤسسة. وعند مراجعة للمعلومات المالية المتوفرة تمكّنا فهم وقياس قدرة هذه المؤسسات وأنماط الإنفاق فيها. إضافة إلى أنّ وجود مكتبة جامعية وتوفر تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يشكّل وسيلة لتقييم نوعية الخدمة التي يحصل عليها الطالب من المؤسسة.

أما الأوضاع الماليّة للجامعات، فعلى الرغم من أنها قد تعدّ العنصر الأساسي في معادلة "القيمة مقابل المال"، فقد واجهنا صعوبة في الحصول على البيانات المالية. إنّ واقع عدم توقّر أي توجيهات أو إرشادات حول كيفية رفع التقارير والمحاسبة في مؤسسات التعليم العالي يترك عملياتها التشغيلية خاضعة لأساليب وأنماط مختلفة، خصوصاً فيما يتعلق بالتقارير التي تصدرها هذه المؤسسات حول الميزانيات والمسائل المالية هذا إذا كانت أصلاً متوفرة. ما يثير القلق هو وجود مزاعم تبرّر السريّة المالية لهذه المؤسسات ومن الواضح أنّ التفريق بين ما يجعل مؤسسات التعليم العالي ربحية أو غير ذلك هو أمر أساسي في تحديد خطوط عامة واضحة فيما خصّ التقارير المالية. وهو ما يتجلّى في البيانات المالية العائدة للجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية المتوفرة بشكل علني. فالجامعة الأميركية في بيروت هي الجامعة الوحيدة في لبنان التي تنشر بياناتها المالية المدقّقة بشكل سنوي. أما الجامعة اللبنانية الأميركية فلا تفعل ذلك، لكنها توقّر معطيات مالية حول مختلف جوانب عملية التشغيل. أما بقيّة الجامعات فلا توقّر أي معلومات مالية بشكل علني. وقد وصلنا في هذا الباب إلى بعض الخلاصات أبرزها هو

- اعتماد الجامعات شبه التامّ على الرسوم الدراسية كمصدر رئيسي لمواردها يضعها من ناحية أمام تحدّد يتلخّص بإيجاد الطريقة الأمثل لصرف هذه الموارد، لا سيّما أنها محدودة، ومن ناحية أخرى، يعطي الحق للطلاب بأن يسأل عن الطريقة التي يتمّ على أساسها صرف ما يتكبّده من رسوم.

- كيف نحكم على الفجوات الحاصلة بين المؤسسات، لا سيّما على صعيد نتائج التعليم ونوعيته في ظل أنماط الإنفاق المختلفة بين الجامعات؟ هل تقع الجامعات في ما يشبه الإسراف والهدر التعليمي، الأمر الذي يجعل التعليم أكثر تكلفة؟

وبالانتقال إلى موضوع الإنفاق على المكتبات وعلى تكنولوجيا المعلومات في الجامعات، يصبح من الصعب الخروج باستنتاجات واضحة لا سيّما أنّ أموراً عدّة تلعب دورها في عملية الحساب. فمن الصعب تحديد ما يتضمّنه هذا الحيز لا سيّما مع

تغيّر طبيعة الإنفاق عليه بين تجهيز الجامعة بحواسيب جديدة أو امتلاك برامج معلومات متطورة أو بين التدريب الذي يُقدّم للكادر البشري العامل. إلا أنه مهما اختلفت سبل وأهداف الإنفاق في هذا الإطار فهي ستسهم إيجابياً بشكل مباشر أو غير مباشر في تعزيز خبرة الطالب ورضاه

الرسوم والقيمة مقابل المال

كيف نحدّد القيمة مقابل المال للتعليم العالي في لبنان؟ ليس بالسهل أن نحكم على إنتاجية الجامعة وأدائها مقابل ما تصرفه، وكذلك مقابل ما يتكبّده الطالب من نفقات على التعليم. فهذه مسألة في غاية التعقيد.

الأقساط الجامعية

في ظلّ عدم إعلان الجامعات عن معدّل قسطها السنوي الكامل، ارتأينا اعتبار قسط برنامج إدارة الأعمال كمرجع يمكن الاعتماد عليه في مقارنة معدّل الأقساط السنوية بين هذه الجامعات، وذلك لسببين مزدوجين: الأوّل يعود إلى أنّ هذه الأخيرة تشترك جميعها في تقديم برنامج إدارة الأعمال ضمن مقرّراتها الدراسية حيث يتوقّر هذا البرنامج في كلية منفصلة كما يسجّل نسبة التحاق عالية في الجامعات كافة، أما السبب الثاني، فهو أنّ كلفة الوحدة الدراسية في اختصاص إدارة الأعمال تقع في المستوى المتوسط بين التكلفة المنخفضة للوحدة الدراسية في اختصاصات الإنسانيات والعلوم الإجتماعية... وبين التكلفة المرتفعة لسعر الوحدة الدراسية في اختصاصات الهندسة والعلوم والطب والصحة... وذلك في مختلف الجامعات. تمّ احتساب كلفة الاختصاص عبر ضرب سعر الوحدة الدراسية بعدد الوحدات المطلوب إنهاؤها للحصول على الشهادة. مع الأخذ بالاعتبار تركيبية القسط حسب كل جامعة، الاختصاص في الكلية ونوع الوحدة. هذا الرقم يستبعد الرسوم المستحقة الأخرى والمدفوعة خلال السنوات الثلاث (مدة الاختصاص)، مثل الدروس التمهيديّة، التسجيل، الكتب...

الواضح أنّ هناك اختلافات هائلة في الأقساط بين الجامعات. يتراوح أدناها، في اختصاص إدارة الأعمال، بين \$٢٠٠٠ وأقصاها يصل إلى \$١٤٠٠٠ سنوياً للطالب الواحد.

مقاربة بديلة للشفافية: مؤشّر الحضور الإلكتروني

كيف تؤدّي الجامعات واجبها في الانفتاح على الجمهور؟ يعتبر الحضور الإلكتروني (من خلال المواقع الإلكترونية) مؤشراً أساسياً على درجة انفتاح الجامعات على الجمهور العام ونوعية هذا الانفتاح.

أهمية الحضور الإلكتروني

يهدف الحكم على درجة الحضور الإلكتروني، قمنا بمسح المواقع الإلكترونية لمختلف الجامعات قيد الدراسة والصفحات المرتبطة بهذه المواقع والتي تعدّ المصدر الرئيسي للمعلومات التي يحتاجها الجمهور. صحيح أنّ الأدلّة والمواد الأخرى المطبوعة التي تصدرها الجامعات ما زالت ذات صلة في سياق الحكم على حضور وانتشار الجامعة، إلا أنها ليست بأهمية المواد الإلكترونية التي يُفترض أن تقدّم معلومات مُحدّثة يسهل الوصول إليها من أي مكان. طال المسح الذي أجريناه المواقع الإلكترونية المحلية ومواقع أخرى أجنبية واستطعنا من خلاله التأسيس لتحليل مستنير لما يجب أن نتوقعه من الموقع الإلكتروني لأي جامعة. أما الجوانب التي يغطّيها المؤشّر فهي الأساتذة والحوكمة ومعايير القبول والأقساط والرسوم الأخرى والمساعدات المالية وخدمات الطلاب واتفاقيات الشراكة والتعاون الدوليّة

Governance	26 Universities
Establishing Entity	19
Mission/Vision of University	23
Not-for-profit status	15
Highest governing body (names +titles)	20
Bylaws	7
President Name	26
Bio of President	10
List of University Councils	15
Bylaws and composition	7
Strategic Planning (SP) document	4
SP cycle report	3
Operating Budget	3
Audited Financial Statement	1
Internal Quality Assurance	7
Institutional Accreditation	5
External Review Report	3

ملاحظات ختامية وتوصيات

شكلت هذه الدراسة المحاولة الأولى للقيام بمعالجة كميّة لمؤسّسات التعليم العالي وللقطاع ككل. كما طرحت في تحليلها مقارنة "القيمة مقابل المال" للكشف عما تقدّمه الجامعات الخاصة في لبنان. علماً أنها قد أثارت أسئلة وقضايا تُطرح للمرة الأولى في المجال. وعلى الرغم من أن بعض القضايا ما تزال معلّقة، لا بد من إعادة جدولة أولويات العمل على منظور أوسع نطاقاً ويضمّ رسم سياسة وطنية للتعليم العالي، كما يعنى بالتخطيط الاستراتيجي لمؤسّسات التعليم العالي وتعزيز الحوار والشراكة بين قطاع التعليم العالي وسوق العمل الخاص، فضلاً عن تعزيز الحوار والشراكة بين قطاع التعليم العالي وقطاع التعليم العام (الثانوي تحديداً).